

## سياسة الإصدار النقدي كألية للتمويل غير التقليدي في الجزائر

Money supply policy as a mechanism for  
financing non-traditional in Algeria

يوب فايزة

جامعة تلمسان

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم الآثار المترتبة حول تطبيق سياسة الإصدار النقدي في الجزائر بسبب العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة جراء تقلبات أسعار النفط، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها، أن هذه السياسة سيكون لها آثار ايجابية على المدى القصير، في حين أنها قد تتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل بحيث تظهر ضغوطا تضخمية. **كلمات مفتاحية:** العجز الموازي، الإصدار النقدي، الجزائر

**Abstract:**

The goal of this study is to identify the main implications of the application of the Money supply policy in Algeria, Due to a lack of revenue suffered by the Treasury from lower oil prices, This study concluded that this policy will have positive effects in the short term, while it may cause serious repercussions in the medium and long term to show inflationary pressures.

**Keywords:** Budget deficit, Money supply, Algeria

## 1. مقدمة:

لقد شهدت الإيرادات العامة للجزائر تراجعا كبيرا بفعل الصدمة السالبة لأسعار النفط والانهايار الكبير لإيرادات النفط منذ منتصف 2014، ما جعل الحكومة تستنفذ كل الوسائل من أجل ضمان استمرارية التمويل من خلال الإيرادات العامة التي شهدت ضغطا رهيبا عليها، كان لها آثار اجتماعية سلبية ما حتم عليها اللجوء في قانون المالية السنوي 2018 إلى سياسة التمويل غير التقليدي ممثلة بسياسة الإصدار النقدي الجديد، والتي شرعتها في قانون النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 10-11-2017، فيما بات يعرف بسياسة التمويل غير التقليدي.

## الإشكالية:

مما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما هي الآثار المترتبة حول تطبيق سياسة الإصدار النقدي الجديد؟

**الفرضيات:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تبنى فرضيتين أساسيتين:

يتم اللجوء إلى سياسة الإصدار النقدي كحل مؤقت لسد العجز في ميزانية الدولة.

سياسة الإصدار النقدي يمكن أن تولد آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

## منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على سياسة الإصدار النقدي الجديد كآلية للتمويل غير التقليدي والتي تبنتها الجزائر منذ نوفمبر 2017، بموجب التعديل الجديد على قانون النقد والقرض، كما سنركز على أهم آثارها في الاقتصاد الوطني الجزائري، من خلال معرفة أهم الأسباب التي جعلت الدولة الجزائرية تشرع في مثل هذه السياسة خاصة بعد الأزمة السالبة لأسعار النفط والانخفاض التدريجي للإيرادات العامة.

## 1: الإطار النظري لسياسة الإصدار النقدي كآلية لتمويل العجز الموازي

قبل الشروع في التعرف على سياسة الإصدار النقدي كآلية لتمويل العجز الموازي، لابد من التطرق إلى مفهوم العجز الموازي، أسبابه وأنواعه.

### 1.1 مفهوم الموازنة العامة: يمكن تعريف الموازنة العامة على النحو الآتي:

الموازنة العامة: هي تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، فهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية. (لحسن دردوري 2013/2014، ص 97).

• الموازنة العامة: هي خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة. (محمد شاكر عصفور 2008، ص 05).

### 2.1 نظرية توازن الموازنة العامة:

يقضي توازن الموازنة التعادل بين النفقات والإيرادات، عدم وجود عجز أو فائض ونظرية التوازن هذه كانت مقدسة عند التقليديين، أي كان يمنع على السلطة التنفيذية إحداث أي زيادة أو عجز، وعليه الخطة المالية المتمثلة في وثيقة الموازنة يجب أن تكون متوازنة، وكذلك الميزانية التي تظهر الواقع الفعلي لإيرادات ونفقات السنة المنصرمة يجب أن تكون متوازنة هي الأخرى وذلك بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد المعنية.

من هنا يتضح أن توازن الموازنة يتطلب توفر عنصرين هما: عدم وجود فائض في الموازنة العامة وهو عنصر قليل الحدوث إلا في حالات الازدهار الاقتصادي، كما أن التوازن يفترض عدم وجود عجز لكن هذا الأخير قد يحدث لعدة أسباب سنعرضها كالاتي:

#### أسباب العجز الموازني:

أ- عامل النمو في الإنفاق العام: إن زيادة النشاط الاقتصادي للدولة تزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل النفقات العامة وأبرزها. (رمزي زكي، 2000 ص 93-95)

- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية

- الإنفاق العسكري

- اتساع نمو العمالة الحكومية
- الأزمات الاقتصادية
- التوسع في النفقات غير الضرورية
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك
- سياسة التمويل بالعجز
- التضخم

ب- تراجع نمو الإيرادات العامة: يمكن التعرف على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات ونمو الإيرادات العامة من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة للدولة عبر الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصطلح حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة والمعادلة التي تبين لنا هذه العلاقة هي: (رمزي زكي، 1992، ص 69).

بحيث أن:

$\phi_e$ : معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات العامة.

$\Delta T$ : التغير في موارد الدولة.

$T$ : موارد الدولة العادية.

$\Delta E$ : التغير في النفقات العامة.

$E$ : النفقات العامة.

$$\phi_e = \frac{\frac{\Delta T}{T}}{\frac{\Delta E}{E}}$$

فإذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات اتجه نحو التناقص عبر الزمن فيدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة العامة لفترات طويلة من الوقت.

أما إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات أكبر من الواحد  $\phi_e > 1$  أو تكون متزايدة مع مرور الوقت، وكان هناك عجز فهو يعني أن الوضع المالي للدولة يسير في الاتجاه الصحيح بمعنى يسير نحو تقليص العجز في الموازنة العامة.

أما الحالة الثالثة والمتمثلة في  $1 = \emptyset e^*$  وجد عجز في الموازنة العامة للدولة فهنا يكون أمام الدولة عمل كبير يتطلب رفع قيمة معامل حساسية الموارد لتتغير مع النفقات من أجل أن يتحسن الوضع المالي للدولة ويتم تقليص عجز الموازنة العامة.

ويمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بعدم مواكبة الإيرادات العامة لتطور النفقات العامة فيما يلي: (محمود عبد المنعم، يوسف مصرى 2016 ص 50)

- الضعف الشديد للطاقة الضريبية نتيجة لكثرة الإعفاءات
- غياب الوعي الضريبي لدى المواطنين بتقديم إقرارات ضريبية مزيفة لا تمثل الواقع وبالتالي يؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية.
- المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات العامة مثل رسوم الكهرباء والمياه ، او على بعض المؤسسات الحكومية والتي لم يتم تحصيل جزء منها.
- عدم إدراج الاقتصاد الموازي

ما سبق يمكن أن نخلص إلى ثلاثة أنواع من العجز الموازي: (مسعود دراوسي 2006/2005، ص 142).

➤ عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي يكون في بداية السنة المالية

➤ عجز بنيوي يظهر في بداية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات، غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة.

➤ عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية، ولم يكون موجودا في بداية السنة، وفي اغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز الى الانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة.

كما يمكن تقسيم العجز الموازني إلى نوعين رئيسيين حسب مدى مساهمة الدولة فيه: (جمال يرقى 2011، ص 87-88).

أ- العجز المفروض: إن الميزة الأساسية للنفقات العامة هي الزيادة المستمرة من سنة لأخرى، ولمواجهة هذه الزيادة في الأعباء تسعى مختلف الحكومات إلى زيادة الإيرادات، وتعتبر الزيادة في النفقات ظاهرة عادية يمكن توقعها وحسابها وبالتالي معالجتها إلا أن الأعباء التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات والكوارث هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية.

ب- العجز المقصود: وهو ما يقصد به بعض الحالات بأسلوب الذروة الاقتصادية فبعد الأزمات التي عاشتها الدول لسنين. إن التوازن المالي في الوقت الحاضر غير ضروري بل أصبحت تعتمد العجز المالي المقصود في سبيل الوصول (المتعمد) في الميزانية عندما تعاني من أزمة اقتصادية وتخشى اقتصادها من الشلل ومن أجل ذلك فهي تخفض الضرائب وتزيد في الإنفاق حتى تزيد الاستثمارات وتنشأ مناصب شغل كبيرة. وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتتعمش المشاريع الكاسدة. الأمر الذي يسبب عجز في الميزانية إلا أنه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى إلى تخطي الأزمة بسلام وتحقيق الرفاهية للمجتمع نتيجة لهذا فقد استعملت المختلفة سواء النامية أو المتقدمة تمويل التنمية عن طريق تكوين تغطية هذا العجز في أغلب الحالات إلا أنه يشترط في هذه الطريقة أن يستخدم لفترة مؤقتة لتشيط الطلب الفعال وبالتالي تحقيق التوازن الكلي.

### 3.1 سياسة الإصدار النقدي:

من خلال هذا العرض الموجز للعجز الموازي نشير إلى أن الدولة تعمل دائما على تمويله بالإيرادات العادية بمختلف أنواعها بما فيها الدين العام الداخلي والخارجي على حد سواء، إلا أن هناك حالات تكون الإيرادات العامة قد تم استغلالها إلى أقصى حد ممكن، ولا يمكن زيادتها فوق هذا الحد، وهنا تلجأ الدولة إلى آلية أخرى لتمويل العجز الموازي، ألا وهي سياسة التمويل بالعجز، أو ما بات يعرف بسياسة الإصدار النقدي والتي نوردتها على النحو الآتي:

## تعريف الإصدار النقدي:

هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة زمنية معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود. (محمد طاقة وهدي العزاوي 2007 - ص 161)

فالإصدار النقدي الجديد هو من احد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من اجل تمويل عجز موازنتها فتقوم الحكومة بالتوسع النقدي أي إصدار نقود جديدة، ويطلق على هذه الآلية بالتمويل التضخمي نظرا لاعتماده على مصادر تضخمية بدلا من الارتكاز على مدخرات حقيقية ، فهو من الأدوات المقصودة التي تستخدمها الدولة من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية.

تتم عملية الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي الذي يمثل المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية الإصدار النقدي على مستوى كل دولة بناء على طلب الخزينة العمومية فيها، من خلال تقديم سندات حكومية تعطى للمصرف المركزي كغطاء لعملية الإصدار النقدي وفقا لقانون المالية المصادق عليه من طرف الهيئة التشريعية، أي بمعنى ضخ كتلة نقدية يصدرها البنك المركزي دون ان يكون لها مقابل، كما قد تتم عملية الإصدار عن طريق توسع البنوك التجارية اشتقاق نقود الودائع مقابل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لصالح هذه البنوك التي يحق لها أن تعيد خصم هذه السندات لدى البنك المركزي، والذي يقبلها من البنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية، ويمول البنك المركزي طلبات البنوك التجارية هذه عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، إلا انه نادرا ما يتم اللجوء إلى هاته الآلية على اعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر في تدني قيمة النقد المحلي. (جمال ين دعاس 2010 - ص 117 - 120).

وقد كان الفكر التقليدي يعارض فكرة اتخاذ الإصدار النقدي الجديد وسيلة لتغطية الإنفاق العام وذلك لما يسببه من تضخم ويمكن حصر أسباب معارضة الفكر المالي التقليدي لهذه الوسيلة التمويلية فيما يلي: (سعيد على محمد العبيدي 2011، ص 177)

• افتراض الفكر التقليدي حدوث التوازن الاقتصادي، فتعتبر هذه العملية تدخلا غير مرغوب فيه وذلك لإعاقة عمل السوق ووظيفته في إعادة التوازن في الاقتصاد الوطني، فلجوء الدولة للإصدار النقدي الجديد ( التمويل بالعجز) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار جراء زيادة الطلب على السلع والخدمات بسبب توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل، وفي الجهة المقابلة فإن الإنتاج سوف يقل وكل هذه الآلية تؤدي إلى تواصل ارتفاع الأسعار وزيادة استمرار تدهور قيمة العملة.

• ويرى الفكر المالي التقليدي أن ارتفاع الأسعار يضر بأصحاب الدخل الثابتة، فهل الدخل تتميز بعدم مرونتها، فهي لا تتغير بسرعة تغير الأوضاع الاقتصادية خصوص المستوى العام للأسعار، ولكن في المقابل فأصحاب الدخل المرنة ( كالأرباح) فإنهم يستفيدون من التضخم وهو الذي يبين لنا مدى مساهمة التضخم في إعادة توزيع الدخل المرنة على حساب أصحاب الدخل الثابتة.

• أما الفكر الحديث فيرى إمكانية اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد، بهدف تحقيق التشغيل الكامل، ولكن عند الوصول لتحقيق التشغيل التام، فلا بد من التوقف عن استخدام واستعمال هذه الآلية.

#### شروط الإصدار النقدي:

قبل تطبيق سياسة الإصدار النقدي من أجل تمويل الموازنة العامة، فإن هاته السياسة تتطلب توفر شروط معينة، يجب توفرها في الاقتصاد ولعل من أهمها: (ناصر عبيد الناصر، 2005، ص 269).

- أن تقوم بتوجيه أموال الإصدار النقدي الجديد لإنشاء مشاريع استثمارية تساعد في زيادة السلع الاستهلاكية من أجل أن يوفر لها متسعا من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها
- أن لا تقوم الحكومة بعملية الإصدار دفعة واحدة، بل تقوم بإصدار نقدي جديد عبر دفعات بكميات مدروسة لكي لا تضر بالاقتصاد الوطني.



- لا بد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على الإصدار النقدي مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية.

ينتج عن الإصدار النقدي لتمويل العجز المفرط في عرض النقود وارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية، لذلك يؤكد فريدمان على انه يجب القضاء على العجز في الميزانية بصفته المصدر الأساسي لنمو الكتلة النقدية في الاقتصاد، وذلك بالتقليل من الإنفاق العام الموجه إلى التوظيف الحكومي، إعانات البطالة، الدعم السلعي، مساعدة الفقراء وذوي الدخل المحدود. ( بن عيسى أمينة، 2014/2013، ص 204)

## 2: تطبيق سياسة الإصدار النقدي في الجزائر

بعد الصدمة النفطية السالبة التي بدأت في منتصف 2014 والتي أدت بالجزائر إلى الدخول في مرحلة النقشف ، هذا مع تقليل نفقات القطاع الحكومي ما أدى إلى البطالة وبالتالي انهيار في الطلب الكلي من جهة ، أما من جهة العرض تم التقليل من الواردات وبالتالي أسعار المواد الأولية التي مثل الحطب وغيرها ارتفعت في السوق ،ضيف إلى ذلك أن التقليل من الدعم لأسعار الطاقة أدى إلى الرفع من أسعار السلع ، وبالتالي هنا أصبحنا في مفارقة تاريخية وهي مفارقة الركود التضخمي حيث الأسعار ترتفع إجبارا نظرا لارتفاع تكاليف إنتاجها وبالمقابل لا توجد كتلة نقدية لشراء تلك السلع وعليه تم التفكير في اللجوء إلى ما يسمى بطباعة النقود ( عبد اللاوي عبد الرحيم بتاريخ 23-11-2019) بحيث صادق مجلس الوزراء في الجزائر على تعديلات جديدة لقانون "النقد والقرض" أو ما يعرف بقانون 10/90، بحجة العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة جراء تقلبات أسعار النفط، وتجنبيا للاستدانة الخارجية أو تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمرارا لسياسات الإصلاح الاقتصادية والمالية التي تبنتها الحكومة منذ سنوات. وهو التعديل الذي مدته 5 سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، إضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من

تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود (التقليدية) التي كان يحددها قانون "النقد والقرض"، كآتي:

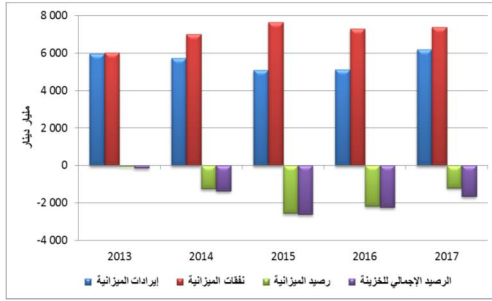
• فيما سبق (تقليدياً)، وفقاً للمادة 46 من قانون "النقد والقرض"، "بنك الجزائر" يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية. فمثلاً، لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 بناءً على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2016. والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية. ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جار على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

• فيما سبق (تقليدياً)، لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.

• فيما سبق (تقليدياً)، كان البنك المركزي لا يكتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملاً اقتصادياً مستقلاً يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء "سندات الخزينة" نظراً لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها "أصول ذات جودة أقل". ولكن وفي ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن "بنك الجزائر" سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدة قروضها. ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

- وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد. ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد (نور الدين جوادي 13 سبتمبر 2017 )

### الشكل 1 : مؤشرات المالية العامة



### المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص 66.

حسب الشكل 1 لمؤشرات المالية العامة فانه في سنة 2017 تم تمويل نفقات الاستثمار للدولة من خلال مبلغ الادخار العمومي بواقع 54.2% مقابل 19.3% في 2016 ، مما ولد احتياج في التمويل بموجب رصيد الميزانية قدره 1206.5 مليار دينار، بينما بلغ الاحتياج في التمويل بموجب الرصيد الإجمالي للخزينة 1662.3 مليار دينار، تمت تغطية جزء منه بالاقتراع الأخير ( 784 مليار دينار ) من صندوق ضبط الإيرادات الذي استنفذ كليا ، ومن التمويل المصرفي ، خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي. والذي كان له اثر ايجابيا على تطور الودائع المصرفية. هذا وتبقى حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 مرتفعة بنسبة 31 % ، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1380.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 (482.4 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017 )

(التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، ص 66). حيث قال صندوق النقد الدولي في تقرير له انه إذا لم تكن هناك درجة كافية من التحكم فان زيادة السيولة قد تؤدي إلى ارتفاع

الأسعار في الأجل القصير بسبب عدم كفاية المعروض المحلي أو فرض الادخار، حيث فرضت الحكومة قيودا على استيراد بعض السلع ، من بينها منتجات غذائية وأجهزة منزلية في إطار إجراءات لخفض الإنفاق وتعويض هبوط في إيرادات الطاقة منذ 2014. وقال التقرير ربما تحتاج الحكومة عندئذ إلى المزيد من اللجوء إلى التمويل النقدي في السنوات التالية، وهو ما سيعرض الاقتصاد إلى دوامة التضخم. (التقرير السنوي لصندوق النقد

الدولي ، أكتوبر 2019)

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه لسياسة الإصدار النقدي وخاصة في بلد أغلبية إيراداته متأتية من المحروقات بنسبة 95 % نشير إلى أن العجز في الموازنة مرتبط كل الارتباط بدرجة كبيرة بأسعار النفط فبعد انخفاضها منتصف 2014 تسبب ذلك في تقليص حجم الإيرادات مما كلف الدولة الجزائرية اللجوء إلى مثل هذه السياسة لسد ذلك العجز لكن هذه السياسة تبقى حلا مؤقتا نظرا لضعف الاقتصاد الجزائري واعتماده على الريع البترولي وعدم مرونة جهازه الإنتاجي مما أدى إلى التضخم جراء ارتفاع الأسعار وبالمقابل ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد .

كما أننا من خلال هاته الدراسة توصلنا إلى نتائج أخرى مع بعض التوصيات نذكرها كالآتي:

✓ ينتج عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الإفراط في عرض النقود وارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية.

✓ اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدية للخرينة العمومية سوف يؤثر ايجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها: الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي....الخ.، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية استراتيجية تموية محكمة.

✓ يبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخرينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية.

✓ يكمن الحل كذلك في المناهج الإسلامية لعلاج العجز الموازي، والتي تتوافق مع مبادئ وقيم المجتمع الجزائري.

### قائمة المراجع:

1. لحسن دردوري ، 2014/2013 ، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر .
2. محمد شاكر عصفور، 2008، أصول الموازنة العامة، ط1 ، دار المسيرة للطبع والنشر والتوزيع ، عمان، الأردن .
3. رمزي زكي، 2000، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر ، سوريا.
4. رمزي زكي، 1992، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سيناء للنشر .
5. محمود عبد المنعم، يوسف مصرى، 2016 ، الوقف الإسلامي ودوره في التخفيف من عجز الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر .
6. مسعود دراوسي ، 2006/2005، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1999-2004 ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
7. جمال يرقى، 2011، إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدينة لولاية المدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر ،
8. محمد طاقة وهدي العزاوي، 2007، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن
9. جمال بن دعاس، 2010، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة الحاج لخضر باتنة.
10. سعيد على محمد العبيدي، 2011، اقتصاديات المالية العامة، دار حجلة، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.
11. ناصر عبيد الناصر، 2005، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
12. بن عيسى أمينة، 2013/2014، العلاقة بين النقود والأسعار - دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان .
13. عبد اللاوي عبد الرحيم بتاريخ 23-11-2019، مهزلة التمويل غير التقليدي .
14. د. نور الدين جواودي في 13 سبتمبر 2017، مقال بعنوان مصادر التمويل غير التقليدية للخرينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي ، جريدة التحرير .
15. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017.
16. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ، أكتوبر 2019.